

الشيخ صباح الخالد يقود حكومة تبديد الخلافات في الكويت

رئيس الوزراء المكلف يواجه مهمته الدقيقة بحنكة الدبلوماسية الهادئة



دبلوماسية في مهمة الإطفائي

وصيانة أمنه واستقراره والوقوف صفا واحدا في وجهه من يحاول العبث بأمنه وشق وحدته الوطنية والابتعاد عن افتعال التجمعات التي قد تستغل في غير أهدافها وتقود إلى مظاهر الفوضى وتطورات أن نرى هذا التراشق في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وتبادل الإساءات والتهامات". وتابع "نؤكد إيماننا الصادق بحرية الرأي والتعبير وأن ذلك لا يعني أبدا أن نسمح بما قد يهدد أمن البلاد واستقرارها والدخول في مائة الفوضى والعبث والدمر وهي تجربة مؤلمة عاشها الشعب الكويتي وعانى مرارتها وقسوتها". حاشا الكويتيين للناخبين في الانتخابات التالية.

كانت مكانته إذا ثبتت إدانته بالاعتداء على المال". وقال معلقا على الصراعات السياسية في البلد "لقد ساءتني والمني في ظل ما تشهده المنطقة من أحداث وتطورات أن نرى هذا التراشق في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وتبادل الإساءات والتهامات". وتابع "نؤكد إيماننا الصادق بحرية الرأي والتعبير وأن ذلك لا يعني أبدا أن نسمح بما قد يهدد أمن البلاد واستقرارها والدخول في مائة الفوضى والعبث والدمر وهي تجربة مؤلمة عاشها الشعب الكويتي وعانى مرارتها وقسوتها". حاشا الكويتيين للناخبين في الانتخابات التالية.

إدارة الأمور بروية وحكمة، لاسيما أن الكويت مقبلة على مصالحت خليجية وتطورات إيجابية في ملف الخلاف بين شقيقاتها الخليجيات الذي تعمل على حلّه منذ أكثر من سنتين. إضافة إلى عمل دؤوب يقوم به الشيخ صباح الخالد بعيدا عن الأضواء لتهذبة الأمور مع إيران وإقناعها بأن الحوار أفضل من التصعيد.

من معرفته بأن هناك مخططات تستهدف الاستقرار في الكويت، وهي أكبر من الشعارات المرفوعة بمكافحة الفساد، وكان التمهيد لها واضحا في الظاهرة الأخيرة بساحة الإرادة ورفعت خلالها مطالبات متنوعة غير متسقة، من قضية بدون إلى حل مجلس الأمة إلى انتقاد الحكومة ورئيس البرلمان وصولا إلى الشعارات الكلاسيكية المطالبة بمكافحة الفساد.

اختيار الشيخ صباح الخالد وزير الخارجية في الحكومة الكويتية المستقلة لتشكيل حكومة جديدة، خضع بالأساس لمقياس القدرة على تطوير الخلافات واستعادة التناغم والتضامن بين أفراد الطاقم الحكومي والذين أدى فقدهما إلى سقوط حكومة الشيخ جابر المبارك في فترة كويتية قلقة.

الكويت - وضع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الأمانة عن استقالة حكومة الشيخ جابر المبارك، على طريق الحل وذلك بإسناده مهمة تشكيل حكومة جديدة للشيخ صباح الخالد المؤهل، بحسب متابعين للشأن الكويتي، لاداء دور "الإطفائي" الذي يجيده نظرا إلى خلفيته الدبلوماسية وخصائص شخصيته الميالة للهدوء والتروي والبعد عن الصراعات.

وقام رئيس مجلس الوزراء الجديد، الثلاثاء، بإداء اليمين الدستورية أمام أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وبحضور ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح. وكان الصراع بين وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح، ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح قد أدى إلى استقالة حكومة الشيخ جابر المبارك الذي اعتذر لاحقا لدى الأمير عن قبول تكليفه بإعادة تشكيل الحكومة.

تنتظر الشيخ صباح الخالد مهمة عاجلة تتمثل في تحقيق التناغم داخل الطاقم الحكومي واختيار وزراء يعيدون عن الصراعات

وفتح الشيخ ناصر ما قال إنه ملف فساد يتضمن نهب قرابة 800 مليون دولار من صندوق الجيش ويعود لفترة تولي الشيخ خالد الجراح منصب وزير الدفاع قبل أن يتولى حقيبة الداخلية. وطال القضية بالنتيجة الكويتية باعتباره رئيسا للحكومات الكويتية المتعاقبة منذ سنة 2011 ما دفعه للاعتذار عن قبول التكليف، والإصرار على أولوية إبراء ذمته أمام القضاء. وقالت وكالة الأنباء الكويتية، الثلاثاء، إن أمرا أميريا صدر "بتعيين

غريفيث يجس نبض السلام في مرحلة ما بعد اتفاق الرياض

في اليمن". وتامل الأمم المتحدة، تأسيسا على تلك الأرضية، أن تستأنف المفاوضات بين الشرعية اليمنية والمعتزلة في إنهاء الحرب. وقال مبعوث الأمم المتحدة لليمن مارتن غريفيث إنه يأمل في إنهاء الصراع خلال الأشهر الأولى من عام 2020.

ولن تنطلق الجهود الأممية للبدء بوقف لإطلاق النار في اليمن من فراغ، إذ يمكن البناء على تجربة ناجحة نسبيا تتمثل في الهدنة المعلنة في الحديدة غربي اليمن، والصامدة رغم هشاشتها منذ قرابة السنة.

ويظل مبعوث التفاوض الأساسي لدى متابعين للشأن اليمني بعدم سهولة التوصل إلى سلام في اليمن هو ارتباط الحوثيين بإيران وتعديلهم لسياساتهم وفق أجندتها وبحسب تطورات صراعاتها في المنطقة.

رسمية مع جماعة الحوثي في العاصمة الأردنية عمّان. ونقلت وكالة رويترز في وقت سابق عن أحد المصادر قوله إن "المحادثات بشأن استكمال اتفاق أممي تتحرك بسرعة كبيرة الآن عبر عدة قنوات".

النبرة العالية في خطاب الطرفين الأساسيين في الصراع اليمني جزء من عملية تحسين شروط التفاوض التي تسبق أي مفاوضات

كما نُقل عن مسؤول سعودي قوله "لدينا قناة مفتوحة مع الحوثيين ونواصل هذه الاتصالات لإقرار السلام

وبرزت خلال الفترة الأخيرة إرادة لدى أهم الأطراف ذات الصلة بالملف اليمني، لإيجاد حل سلمي شامل لكل أطراف النزاع بمن فيهم الحوثيون المنقلبون على السلطة الشرعية والمسيطرين بقوة السلاح على عاصمة البلاد وعدد آخر من المناطق.

وشاع هذا المزاج السلمي بعد تجربة ناجحة في الجمع بين الحكومة المعترف بها دوليا والمجلس الانتقالي الجنوبي في محادثات رعته السعودية، وأفضت إلى توقيع اتفاق بين الطرفين. وما رفع من منسوب التفاؤل بإمكانية إيجاد مخرج سلمي للنزاع اليمني، ما راج مؤخرًا بشأن عدم ممانعة السعودية التي تقود تحالفا عسكريا داعما للسلطة اليمنية الشرعية في ذلك. وتحدثت مصادر عن تدهور الرياض منذ سبتمبر الماضي محادثات غير

الاتفاق المذكور "وخلق المزيد من التعقيدات المستمرة"، لكنه عبّر لغريفيث عن حرصه "على تحقيق السلام الشامل الذي يفضي في النهاية إلى تحقيق الأمن والاستقرار المستدام في اليمن والمنطقة، بعيدا عن الحلول الترقيقية وترحيل الأزمات".

ورغم ارتفاع نبرة التفاؤل بإمكانية إقفال الملف اليمني سلميا، إلا أن الخطاب السائد بين الطرفين الأساسيين في الصراع اليمني؛ حكومة هادي والحوثيين، ما يزال يتسم بتشدد كل طرف حيال الآخر، كما أن من التحركات على الأرض ما يوحي بأن السلام ما يزال بعيد المنال. غير أن متابعين للشأن اليمني يرجعون ذلك إلى عملية تحسين شروط التفاوض التي يحاول كل طرف القيام بها تحسبا لأي مفاوضات سلام قادمة.

من المرجح أن ينتقل منها إلى صنعاء العاصمة اليمنية الواقعة تحت سيطرة الحوثيين.

وذكرت الوكالة اليمنية الرسمية للأبناء "سبأ" أن المبعوث الأممي بحث مع الرئيس هادي "جملة من القضايا والموضوعات المتصلة بالشأن اليمني وأفاق السلام الممكنة والمتاحة". ونقلت عن هادي ثناءه على "جهود غريفيث ومحاولاته الحثيثة لإحلال السلام وكسر الجمود، خصوصا في ما يتعلق باتفاق السويد"، الذي كانت الأمم المتحدة قد رعته بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين آخر العام الماضي، واشتمل على عدة بنود أهمها إقرار وقف لإطلاق النار في الحديدة ما يزال صامدا إلى اليوم رغم تعرضه لخروق جزئية. واتهم هادي من سماها بـ"مليشيا الحوثي" بعدم الرغبة في تنفيذ بنود

الرياض - دشّن المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، جولة جديدة من التحركات الهادفة إلى استئناف آفاق السلام في اليمن، وإمكانية استئناف الجهود لتحقيقه في مرحلة ما بعد اتفاق الرياض الذي رعته السعودية بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والمجلس الانتقالي الجنوبي، وهو الاتفاق الذي اعتبرته العديد من الأطراف مدخلا مناسباً لعملية سلام أوسع نطاقا تشمل الصراع الأصلي بين الشرعية اليمنية والمتمردين الحوثيين.

ويبدأ غريفيث، الثلاثاء، حراكه الجديد من العاصمة السعودية الرياض حيث التقى بالرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، فيما قالت مصادر إن جولة المبعوث الأممي ستشمل عواصم أخرى على صلة بالملف اليمني من ضمنها العاصمة العمانية مسقط التي

إيران تعتمد مبعوثا حوثيا «سفيرا» لليمن في طهران

الصارخ، معتبرة أنه يؤكد تورط إيران في دعم الحوثيين، ومهددة باتخاذ "كافة الإجراءات القانونية المناسبة" للتعامل مع هذا السلوك الإيراني. ودعت المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى إدانة السلوك الإيراني غير المسؤول.

ومطلع سبتمبر الماضي أعلن المتحدث باسم الحوثيين محمد عبدالسلام، في بيان، عن تعيين الدبلوماسي "سفيراً" جديدا لليمن لدى طهران، مشيراً إلى أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف تسلّم أوراق اعتماد.

الأمن الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة". وبحسب وكالة الأنباء اليمنية الرسمية، قالت الوزارة في بيان، إنها تدين وتستنكر تسليم إيران المقار الدبلوماسية التابعة لليمن في طهران لممثل عن جماعة الحوثي واعترافها به كسفير لليمن. وأضافت، "ما قامت به إيران مخالفة صريحة وواضحة لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقتل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة". كما حملت الوزارة إيران المسؤولية عن تبعات هذا الانتهاك

عدن - دفعت إيران الملف اليمني نحو المزيد من التعقيد، وذلك باعتمادها "سفيرا" لليمن معينا من قبل جماعة الحوثي غير المعترف بها دوليا كسلطة شرعية مخولة بإدارة السياسة الخارجية اليمنية. وقالت وكالة أنباء فارس الإيرانية، إن الرئيس حسن روحاني استقبل إبراهيم الديلمي الذي قدم أوراق اعتماد كسفير جديد لصنعاء لدى طهران. وانتقدت وزارة الخارجية اليمنية الخطوة بشدة واعتبرتها "انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس



متفان على السلام من حيث المبدأ